المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.59151/.v7i4.342

افتتاحية العدد

بقلم رئيس التحرير: سعيد بنتاجر[1]

By Editor: Said Bentajar

إن الأصل في كل إنتاج معرفي أنه يحصل في سياق اجتماعي مخصوص، لكن مع تدوين المعارف وتوالي الأيام، ينفلت هذا الإنتاج من سياقه الاجتماعي، فيبدو كأنه قد أنتج في عالم منفصل عن حياة الناس وظروفهم وصراعاتهم ومصالحهم، لا يتعلق هذا الحكم بالمعارف المتعلقة بما يسمى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية فقط، بل حتى بالعلوم الدقيقة. وليس المقصود ببيان ارتباط المعارف بالمقامات التقليل من أهميتها وإسقاطها في غيابات النسبية واعتبارها مجرد تعبير عن أهواء الناس، وإنما الغرض هو أن نخفف من الإطلاقية (العاطفية) التي ننظر بها إلى هذه المعارف، وما تؤدي إليه من نسبة القطع واليقين إلى ما لا يحق نسبته إليه، ومن اعتماد تام على ما يظن أنها أصول ثابتة وليست هي في الحقيقة أصولًا، ومن تقييد لقدرات الإبداع. هذا مجرد وجه تقويمي في النظر إلى أهمية المقام، أما الوجه الآخر فيثبت المسؤولية العظمى التي تقع على العلماء والمفكرين في عصرنا، وفي كل العصور، في الانتهاض لمواجهة المشكلات النظرية والعملية التي يطرحها المقام التاريخي والاجتماعي الذي نعيش فيه. وقد يكون من جملة التحديات مراجعة مسؤولة لما قيل وكُتِب سابقًا بصدد هذه المشكلات وما شابهها، وهي مراجعة تفيد الأخذ كما تفيد إعادة البناء كما تفيد التخلي عن معارف ورثناها وأخذناها من هنا أو هناك. فلذلك، فإن المسؤولية الملقاة على عاتق المعاصرين من العلماء والمفكرين متعددة بتعدد مناحي مصادر التحديات النظرية والعملية؛ فهم مطالبون بمراعاة واقعهم التاريخي والاجتماعي مراعاة أكيدة، بما يحمله هذا الواقع من توجهات ضاغطة عمليًّا وموهمة نظريًّا، وقد تكون هذه التوجهات متناقضة أحيانًا، يختلط فيها النفسي والاجتماعي والسياسي والثقافي؛ كما أنهم مدعوون لأخذ التراكم المعرفي السابق بالاعتبار، وهو تراكم ارتبط بإنتاجات السابقين من المفكرين والعلماء والمعاصرين منهم بالإضافة إلى الإنتاج المعرفي الإنساني، والغربي بوجه خاص في واقعنا بالنظر إلى وضعنا الثقافي والعلمي إزاءه.

ومراعاة الواقع في الإنتاج المعرفي والفكري ليس اختيارًا للعالم أو المفكر، لأن تجاهله مطلقًا خيار مقصود، وهو من جنس المراعاة لا خارجه، وقد يكون اختيارًا مفتقدًا إلى الشجاعة أو انحيازًا إلى الغالب أو استدرارًا لمصلحة. وقد توالت الدراسات في عصرنا، وربما في عصور سابقة، لتؤكد على البعد

(1) للاقتباس: بنتاجر، سعيد، افتتاحية العدد، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج٧، ع٤، 12 - 16

الاجتماعي لكل إنتاج معرفي إنساني، سواء كان ظاهرًا أم خفيًّا. ولذلك، فإن الأولى أن يربط المفكر أو العالم أسئلته بالواقع بشكل أو بآخر بقدر ما تسمح له ظروفه، ويسعى بذلك إلى أن يكون إنتاجه العلمي والفكري جزءًا من الجواب على التحديات التي يواجهها مجتمعه وأمته، فيكون اجتهاده بذلك مفيدًا ونافعًا. وليس ذلك باتخاذ مسائل الواقع المباشر موضوعات للدراسة فحسب، وإلا كان ذلك تضييقًا لرحابة العلم والمعرفة، وإنما بجعل كل الأسئلة والموضوعات ذات أفق مفيد ونافع للمجتمع، بأفراده وجماعاته، بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى هذا فإن كل القضايا التي تروم مناقشة البنية النظرية الموجهة لتصورات وأفعال الأفراد والمجتمع هي إسهام مفيد في الواقع، شريطة أن يكون مسؤولًا. وكل استحضار لأفكار السابقين وأنظارهم يجب أن يستحضر دور المقام في صياغتها، وبالتالي، دور المقام الحالي والمستقبلي في تبنيها أو إعادة بنائها أو رفضها.

نقف في هذا العدد عند مقالات تناولت كلها مواضيع موصولة بعالم أو مفكر، اهتمت بكيفية تفاعله مع مسألة المسائل النظرية أو العملية، لكن رغم ما يبدو من التباعد الحاصل بين الموضوعات المتناولة هنا، إلا أن المشترك فيها هو أن كل واحد من هؤلاء كان مستحضرًا ومستصحبًا لهمّ نظري أو عملي مفيد لمجتمعه وأمته، ومحاولًا تقديم حلول لإشكالات كان لها تأثير فيه.

دراسة «**الفلسفة السياسية من منظور علم السياسة الشرعية عند الفارابي» للباحث محمود النفار، وهي محاولة استكشف فيها الباحث كيفية تلقي مفكري الإسلام، وبالضبط الفقهاء المشتغلون في السياسة الشرعية، للفلسفة السياسية، ذات الأصل اليوناني، كما تولى بيانها الفيلسوف أبو نصر الفارابي.** لقد نظر الباحث بطريق المقارنة إلى موجبات الاتفاق والاختلاف في المصادر والمناهج التي اعتمدها المبحثان رغم ما يبدو من اشتراكهما في الموضوع، وقد ظهر له أن الفلسفة السياسية الفارابية تستند إلى رؤية ميتافيزيقية مستمدة من نظرية الفيض اليونانية (وهي أفلوطينية كما هو معلوم) في حين استندت السياسة الشرعية إلى علم الكلام وأصول الفقه والمقاصد. وقد استحضر الباحث هنا النقد الكلامي الموجه إلى أصول الفلسفة السياسية الفارابية؛ ووقف الباحث في مستوى ثانٍ عند التقويم الفقهي السياسي، من فقهاء السياسة الشرعية، للفلسفة السياسية جملة، والفارابية بوجه خاص، وانتهى إلى أن أولئك يردون مقولات الفلسفة السياسية من جهة استبعادها لأصول التشريع الإسلامي (القرآن والسنة والإجماع والقياس)، ومن جهة اختلاف أو التباس المقاصد المقررة عندها مع مقاصد الشريعة، ومن جهة اختلاف القول الفلسفي السياسي في الوظائف السياسية للنبوة والإمامة والفقهاء عن القول الفقهي السياسي فيه. ولم يخف الباحث

توجيه النقد لغياب التناول الفقهي السياسي المفصل لمقولات الفلسفة السياسية.

كانت السياسة ميدانًا واحدًا لاختلاف ونقد المفكرين المسلمين للمنقول اليوناني، من منطلق التعارض مع أصول وقيم الدين. وبين أيدينا دراسة تهتم -في المقابل- بنظر الفلاسفة إلى المسألة الدينية نفسها، بالنظر إلى سعيهم إلى التوفيق بين الدين والفلسفة عمومًا، وهي الدراسة الموسومة بـ«المسألة الدينية عند ابن سينا» للباحث عبد الرحمن أوصالح. فلا خلاف بأن ابن سينا كان منشغلًا جدًّا بالتوفيق بين الحكمة اليونانية الوافدة والدين الإسلامي، وقد ذهب في ذلك إلى حدود جيدة بالمقارنة مع من سبقوه من الفلاسفة، مثل الكندي والفارابي، وحتى بالمقارنة مع اللاحقين عليه مثل ابن رشد. وبيَّن الباحث مختلف وجوه هذا التوفيق في المستويات المختلفة من الموضوعات الدينية، ابتداءً بوجود الله ووجود الكون الذي حاول فيه ابن سينا التوفيق بين «إله الفلاسفة» و«إله الأديان» من جهة الصفات والأفعال، وخاص من جهة وجود العالم خلقًا أو صدورًا، وعلمه بالكليات والجزئيات؛ وقد اختلف تبريره لضرورة النبوة عن تبريره لوجود واجب الوجود، فقد رأى -حسب الباحث- أن الحاجة المدنية للناس تقتضي بعث الأنبياء، مع نسبة ابن سينا لصفات وشروط للنبوة، نبه الباحث إلى اختلاف المؤولين فيها؛ وقد أجرى ابن سينا، في نظر الباحث هذا المجرى من التبرير والتوفيق والتأويل في مسائل دينية أخرى، مثل العبادات والسحر والعين وبعد النفس والجسد ومسألة القضاء والقدر ومشكلة الشر.

ولعل مما يؤكد ضرورة التقصي والتدقيق في السياق التاريخي في إنتاج المعارف، ما درسه وانتهى إليه الباحث الجاد عبد الله الغزي في دراسته الموسومة بـ«لماذا لا ينبغي الانطلاق من المصادر الثانوية في دراسة القضايا التاريخية؟ - حالة الاعتماد على تقي الدين ابن تيمية أنموذجًا»، التي وقف فيها من باب تصحيح منهج البحث العلمي وتوجيه الباحثين إلى أهمية الرجوع إلى المصادر التاريخية الأصلية بدل الاعتماد على المصادر الثانوية لمجرد أن أصحاب هذه المصادر هم أعلام ذوو قيمة عند هؤلاء الباحثين. كما تولى الباحث بيان تأثير هذا الاعتماد على المصادر الثانوية في إنتاج «وعي تاريخي غير واقعي يتطبع في ذهن القارئ والمجتمع العلمي، فينتج منه مخرجات بحثية سيئة، لا تخدم ما يروم له البحث العلمي ويهدف له، وهو تقويم تصوراتنا للقضايا التاريخية». وقد خص الباحث رواية ابن تيمية لتاريخ «مسألة ما إذا كان اللفظ بالقرآن من قبل الإنسان مخلوقًا أم لا» في كتابه «درء تعارض النقل والعقل»، وهي المسألة التي نسب فيها أصل خلاف صريح بين أعلام من أهل الحديث ممن كان موقفهم صريحًا في القول بأن القرآن كلام الله (وهم أحمد بن حنبل والكرابيسي والشراك) إلى الجهمية والجهم بن صفوان، معتبرًا أن هذه الرواية التيمية صارت رواية معتمدة من قبل عدد من أتباع المذهب الحنبلي اللاحقين

عليه وكذا من الباحثين المعاصرين، وأن هذه الحالة من بين حالات كثيرة أخرى، تمثل «أنموذجًا على الأثر الذي تُحدثه المصادر الثانوية في تصوير الوقائع التاريخية على وجه يخالف المصادر الأصلية».

ركزت الباحثة سهام البوسعيدي في بحثها المعنون بـ«من استدراكات ابن عاشور وإضافاته اللغويّة في تحريره على الكشّاف» على البعد اللغوي في الاجتهاد التفسيري للطاهر بن عاشور، وبوجه خاص على تعليقاته على تفسير الكشّاف للزمخشري واستدراكاته عليه وإضافاته على ما قرره. وقد تتبعت الباحثة جانبًا من هذه التعليقات ووجدت فيها ما أتاح لها القول بأن ابن عاشور لم يكتف بالاستفادة والتأثر بتفسير الزمخشري، بل أضاف عليه وعارضه في أمور وجهها توجيهات مختلفة، كان مدار هذه التوجيهات على استدراكات ذات طابع تداولي، وهو ما تبيّنه «طبيعة مخالفاته اللغويّة للكشاف، فتراه يعلّلها في مناسبات كثيرة بمعْطى التلقّي، أي من خلال الكشف عن مدى مراعاة القرآن لأحوال المخاطبين»؛ وأخرى قائمة على آلية المصطلح، وهي الانطلاق من معاني المفردات قبل التركيب، والبناء عليها لاستخراج معاني الآيات؛ والثالثة قائمة على المناسبة، وهو ضابط ينطلق من «ضرب من التناسب محكوم بمنطق الاستدلال على غرض السورة».

اهتم الباحث عبد الهادي بوالباروض، في مقاله الموسوم بـ«المنعطف التأويلي في نظرية العقل الموضوعي عند كارل بوبر» بحضور المنهج التأويلي في المشروع الابستيمولوجي العام لكارل بوبر، منشغلًا باستشكال الحد الذي يمكن أن يصل إليه حصول الموضوعية في التأويل، وحدود فعالية الموضوعية كحل لتجاوز التقييد العلموي الصارم. وقد تولى الباحث إبراز الكيفيات التي تجلى فيها البعد التأويلي في مشروع بوبر، من خلال اجتراحه لمنهج يستثمر النظر في أحد العوالم الثلاثة التي قررها، وهي: العالم الواقعي وهو عالم الأشياء والأحوال المادية؛ وعالم الذات، وهو عالم الحالات العقلية أو الواعية؛ والعالم الموضوعي؛ لأنه شامل لإنتاجات ومضامين العقل البشري من لغة ومعرفة وثقافة وفن ونظريات علمية وتاريخ، وغيرها. ويمثل هذا العالم الأخير ميدانًا للهرمينوطيقا لكونه مسرحًا للفهم والتأويل الناتج عن عمليات ذاتية واعية (أنشطة العالم الثاني)، وبفضل هذه العمليات النشيطة للفهم يقع تأثيرها على مستوى العالم الواقعي-المادي (العالم الأول). وقد انتهى الباحث إلى أن بوبر وإن لم يصغ نظرية هرمينوطيقية متكاملة، فإنه قد وقف عند أهمية الفهم والتأويل، مبرزًا أهمية الجسر اللغوي للعبور إلى العالم الموضوعي.

وفي النصوص المترجمة اختار الباحث السعيد السخيري ترجمة دراسة لـ«دانييل لورينزيني» لنص «فوكو، فيتجنشتاين والفلسفة التحليلية للسياسة»، والذي اشتغل فيها على ردم الهوة بين ممثل

للفلسفة التحليلية وهو فيتجنشتاين، وممثل للفلسفة القارية وهو ميشيل فوكو، خاصة في ميدان الفلسفة السياسية، مع بيان وجوه تأثير فيتجنشتاين على فوكو. وقد استعرض الباحث جوانب من الاشتراك بين الفيلسوفين، خاصة في أنهما معًا يبحثان في شروط إمكان انخراط الذاتية في «شبكة من العلاقات الاجتماعية والمؤسساتية، بالتالي منخرطة في شبكة معقدة من علاقات السلطة والممارسات الخطابية والجماعات اللغوية».

أما النص المترجم الآخر، فهو «الشريعة والعدل والفضل: ابن تيمية وعلاقة الإنجيل بالتوراة» لصاحبه جون هوفر، وقد ترجمه الباحث محمد إياد عطوان، وقد خصص فيه الباحث النظر في تصور ابن تيمية للعلاقة الجامعة بين الإنجيل والتوراة، بالنظر إلى اعتبارهما من قبل النصارى مصدرين واعتبارهما متكاملين، بالعدل عند اليهود والفضل عند النصارى، بما يمنع أي حاجة إلى كتاب سماوي إضافي. وقد وقف ابن تيمية في تفصيل هذه العلاقة مع بيان خصوصية كل واحد منهما، الاتجاه إلى التمام الذي لا يكون إلا بالقرآن.

وتولى زميلنا في هيئة التحرير محمد الريوش، ترجمة دراسة «مسند الشافعي» لصاحبه كريستوفر. وقد اجتهد الباحث في المقارنة بين «مسند الشافعي» المرتبط بالمحدث أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم النيسابوري و«الأم»، ليجد أن حجم الاتفاق كبير مع اختلافات بسيطة، بل وحتى ترتيب الأحاديث متطابق.

ويتضمن هذا العدد مادة ضمن محور المداولات أجاب فيها محمد عبيدة، بأسلوب علمي راقٍ يحترم شروط المناظرة النافعة التي نشجع عليها في دورية نماء، على الباحث شعيب الفقير في مراجعته النقدية على مقالة الأول المعنونة بـ«نظرية الفعل الكلامية وتطبيقاتها في الاستدلال على الطبيعة الإلهية للنص القرآني: الفخر الرازي أنموذجًا». ونحن إذ نشجع هذا التفاعل البناء بين الباحثين، نؤكد أن كل الآراء المنشورة في أعداد هذه الدورية إنما تعبر عن أصحابها، لا عن رأي المجلة.

وفي هذا العدد، حوار مع الدكتور محمد صالح سليمان حول موضوع «أصول التفسير وقواعده: قراءة في المُنجز، وآفاق التطوير»، حاوره فيها الباحث «يوسف عكراش»، وقد تناول الحوار مسائل متعلقة بأوليات أصول التفسير وقواعده والإشكالات التي تواجه المفسر القديم والمعاصر.

ونختم هذا العدد بمحور المراجعات فقد قدم الباحث سمير الساعيدي مراجعةً لكتاب: «الترف الخالد» للباحثين جيل ليبوفتسكي وإليت رو، الصادر مترجمًا عن مركز نماء، الذي ترتكز فكرته على التحولات الكبرى التي يشهدها حقل الترف في ظل انخراط مجتمعاتنا المعاصرة في شبكة معقدة من علاقات التأثير والصراع والهيمنة.